دور منظمات المجتمع المدني في مراقبة المؤسسات التشريعية
دراسة استطلاعية لآراء عينة من المواطنين في اقليم كوردستان

د. ساكار عزيز رشيد
جامعة السليمانية / كلية الإدارة والأقتصاد

پوختە

ئامانجی ئەم توێژینەوەیە بریتیە لە زانینی ڕۆڵ و کاریگەری ڕێخراوەکانی کۆمەڵی مەدەنی لە چاودێری کردنی دامودەزگا تەشریعیەکاندا، و زانینی ئاستی سەربەخۆیی و ڕونی لەکارەکانیاندا، و زانینی کاریگەری ئەنجامی چاودێریکردنی پەرلەمانی کوردستان لەلایەن ڕێخراوەکانی کۆمەڵی مەدەنی لەسەر ئەدای پەرلەمانی کوردستان وکۆمەڵکەی مەدەنی .

توێژینەوەکە کەیشت بەو ئەنجامەی کە چاودێری کردنی پەرلەمانی کوردستان لەلایەن ڕێخراوەکانی کۆمەڵی مەدەنی کاریگەری هەیە لەسەر باشبونی کارەکانیان، و ئەو ڕێخراوانەی کەچاودێری پەرلەمانیان کردوە توانیویانە بابەتیانە کارەکانیان ئەنجام بدەن و لەهەمان کاتدا سەرچاوەی دارایی پڕۆژەکانیان دەربخەن.

توێژینەوەکە چەندین ڕاسپاردەی هەیە گرنگترینیان، پێویستی ئەنجامدانی چاودێری بەردەوام لەسەر کارەکانی پەرلەمانی کوردستان لەلایەن ڕێخراوەکانی کۆمەڵی مەدەنیەوە، بەمەبەستی فشار کردنە سەر پەرلەمان بۆ جیبەجێ کردنی ئەو بەرنامەو بەڵێنانەی کەبەخەڵکیان دابوو لەهەڵبژاردنەکان، و هەروەها پێویستە لەسەر ڕێخراوەکانی کۆمەڵی مەدەنی سەربەخو بن دور بن لە هەموو دەستێوەردانێ دەسەڵات، و هەوڵدان بۆ چاودێری کردنی پەرلەمان بەشێوەیەکی بابەتیانە و بەشێوەیەکی ئاشکراو ڕوون.

کلیلی وشەکان: ڕێخراوەکانی کۆمەڵی مەدەنی، دەزگای تەشریعیی، پەرلەمان، چاودێری، سەربەخۆ.

Abstract

The study aims to know the role played by civil society organizations in monitoring legislative institutions, and to know the extent to which civil society organizations enjoy independence and freedom.

The study found that the impact of civil society organizations on the performance of legislative institutions, where the greater the control of civil society organizations on the legislative institution the better their performance, and also found that most of civil society organizations, tried to investigated the exercise of control functions of the project Parliamentary oversight objectively, and disclosed the sources of funding for their projects transparently.

The study recommends that civil society organizations should monitor the performance of the legislative institution in order to improve the performance of the parliament and their access to the value of exchange between citizens and parliament by committing to their promises and electoral programs. Civil society organizations must also be independent, as they should exercise their oversight functions objectively, and disclose their project funding sources with absolute transparency.

Key words: civil society organizations, legislative institution, Monitoring, independent, transparency.

المقدمة:

شهدت المؤسسات غير الحكومية تنامياً ملحوظاً وتطوراً كبيراً في العقود الأخيرة، وقد أدى هذا التطور إلى تصاعد موجات فكرية حول المجتمع المدني وأثره الكبير في تطوير المجتمع وتوعيته والرقابة على السلطتين التنفيذية والتشريعية، وعليه تقوم مؤسسات المجتمع المدني في أنحاء العالم عامة وفي الدول الديمقراطية تحديداً بدور بارز في بناء ركائز الحياة الديمقراطية لتحفيز السلوك المدني وتأمين حقوق المواطنين وممارسة دور الرقابة اليقظة على أداء الحكومة والمؤسسات التشريعية، وبذلك فهي تمثل صوت القاعدة الجماهيرية للمنظمة وينبغي لها أن تمثل المجتمع كله.

إن عملية الرقابة المنوطة بالمجتمع المدني وتطبيق الأفكار والمبادئ الديمقراطية تعد لبنة أساسية لاحترام الدستور ومضامينها المتعلقة بحقوق الأفراد وحرياتهم ومقياساً حقيقياً ودليلاً دامغاً يبرهن وجود الديمقراطية ، لأن النظام الديمقراطي يولي ملكات الإنسان وإمكاناته عناية قصوى، وقوة الالتزام بالدستور وضعفه يقاسان بقوة الرقابة على سلوك السلطة فكلما زادت قوة الرقابة زاد التقيد بالدستور وعزز من قوة ذلك النظام الديمقراطي، والعكس بالعكس إذ كلما ضعفت رقابة المجتمع المدني أو انعدمت قل احترام الدستور وقلل من قوة النظام الديمقراطي.

وإذا كان نجاح العملية الديمقراطية مرهوناً بنجاح مؤسسات المجتمع المدني بوصفها مؤسسات وسيطة بين الفرد والدولة لذا فهي البديل الوظيفي الذي يحل محل مؤسسات المجتمع التقليدية، لأنها تشكل مؤسسات الرقابة والمحاسبة والمشاركة في العملية السياسية والاجتماعية والاقتصادية، من أجل ذلك سلطت الباحثة الضوء على دور منظمات المجتمع المدني وأثرها في مراقبة المؤسسات التشريعية في إقليم كوردستان، العراق.

منهجية البحث:

أولا: مشكلة البحث:

من المعايير الأساسية لتعزيز الديمقراطية هو مشاركة منظمات المجتمع المدني في ممارسة المهام الرقابية والمساءلة والمحاسبة لسلطات الدولة القضائية والتشريعية والتنفيذية، ويشكل مبدأ استقلالية هيئات العمل المدني ومنظماته، الشرط الأساس لمشروعية نشاطها. وتقابل هذه الحرية والإستقلالية لمنظمات المجتمع المدني، ممارسة الجمعيات لحقوقها بمسؤولية وشفافية، فهي لذلك تحترم مبدأ المساءلة والمحاسبة أمام القانون والمجتمع. وهذا المبدأ يحتم عليها التصريح عن مصادر تمويلها والكشف عنها بشفافية مطلقة، والإعلان عن خططها المستقبلية ووضع الآليات الواضحة لتحقيق هذه الخطط وتأمين الموارد لتنفيذها وتحقيق الغاية المنشودة من ورائها.

كما أن احترام مبدأ المساءلة والمحاسبة يوجب عليها تقييم أعمالها ومحاسبة ذاتها عبر تحسين أدائها التوجيهي والإصلاحي وتعديل خططها تناسباً مع المبادئ التي قامت من أجلها الجمعية ويتكامل مع الأهداف التي تعمل على تحقيقها.

ولذلك فإن مشكلة البحث تتمثل في السؤال الرئيس الآتي:

ماهو دور منظمات المجتمع المدني في مراقبة المؤسسات التشريعية؟

وتتفرع من التساؤل الرئيس التساؤلات الأتية:

١- هل قامت المنظمات المجتمع المدني بممارسة المهام الرقابية بموضوعية في اقليم كوردستان العراق؟

٢- هل هناك تأثير لرقابة منظمات المجتمع المدني في أداء المؤسسة التشريعية؟

٣- ماهي نتائج مشروع المراقبة البرلمانية وما هي تأثيراتها في المحيط؟

٤- هل قامت المنظمات المجتمع المدني بالكشف عن مصادر تمويل مشروعها الرقابي للبرلمان بشفافية مطلقة؟

ثانياً:أهمية البحث:

تتجسد أهمية الدراسة في تقييم دور منظمات المجتمع المدني كقوة فاعلة في العالم الديمقراطي والسلطة الخامسة بعد الصحافة والأعلام (السلطة الرابعة)، والتركيز على دورها في مجال الرقابة على السلطة التشريعية في اقليم كوردستان ، أما أهميتها للمجتمع المدني والحكومة والمؤسسات التشريعية فتدور حول معرفة نشاط أعمال المنظمات ومجالها خاصة في الرقابة على أداء البرلمان وأعضائها.

ثالثاً: أهداف البحث:

١- التعرف إلى واقع رقابة منظمات المجتمع المدني على أداء المؤسسة التشريعية في اقليم كوردستان العراق.

٢- التعرف إلى تأثير مراقبة منظمات المجتمع المدني في أداء المؤسسة التشريعية في اقليم كوردستان العراق.

٣- التعرف إلى نتائج المراقبة البرلمانية من قبل منظمات المجتمع المدني وأهم تأثيراتها في المحيط.

٤- التعرف إلى شفافية منظمات المجتمع المدني وكشف مصادر تمويلها في اقليم كوردستان العراق.

رابعاً: فرضيات البحث:

يتضمن البحث الفرضيات التالية:

فرضية الأولى: H0: لا توجد علاقة ارتباط بين مراقبة منظمات المجتمع المدني وأداء المؤسسة التشريعية.

H1: توجد علاقة ارتباط بين مراقبة منظمات المجتمع المدني وأداء المؤسسة التشريعية.

فرضية الثانية: H0 : لا توجد علاقة تأثير مراقبة منظمات المجتمع المدني في أداء المؤسسة التشريعية.

H1: توجد علاقة تأثير مراقبة منظمات المجتمع المدني في أداء المؤسسة التشريعية.

خامساً:حدود البحث:

الحدود المكانية: اقتصر البحث على اقليم كوردستان العراق.

الحدود البشرية: اقتصرت عينة البحث على (1074) مواطن في اقليم كوردستان العراق.

الحدود الزمانية: أُجري هذا البحث للفترة من (1\12\2016) - (1\9\ 2017)

سادساً:اسلوب جمع البيانات والمعلومات:

اشتملت عملية جمع البيانات والمعلومات اللازمة لانجاز البحث على مجموعة من الاساليب وهي:

الجانب النظري : استند الجانب النظري الى مصادر عدة وهي الكتب والادبيات والدوريات العربية والاجنبية والرسائل والاطاريح الجامعية.

الاستناد الى استمارة الاستبانة كأداة رئيسة لمعرفة رأي المواطنين حول أداء مظمات المجتمع المدني في مراقبة المؤسسة التشريعية.

سابعاً: أدوات التحليل الإحصائي:

استناداً إلى طبيعة الدراسة الحالية وأهدافها ومن أجل اختبار مدى صحة فرضيات البحث والخروج بتوصيات علمية قابلة للتحقيق، استعانت الباحثة بالأساليب الإحصائية المختلفة بوساطة البرنامج الإحصائي SPSS وذلك بعد أخذ آراء عدد من الأساتذة المتخصصين في العلوم الإحصائية على النحو الآتي:

١- التكرارات والنسب المئوية لوصف أفراد البحث وتحديد نسب إجاباتهم على عبارات الاستبانة.

٢- الوسط الحسابي الموزون (المرجح) لترتيب إجابات أفراد البحث لعبارات الاستبانة بحسب درجة الموافقة.

٣- الانحراف المعياري لقياس تجانس استجابات أفراد البحث حول متوسطات موافقتهم لمتغيرات البحث.

٤- معامل كرونباخ ألفا: يستخدم لاختبار مصداقية أداة الدراسة وثباتها.

٥- معامل ارتباط بيرسون (Pearson)، للتعرف إلى قوة العلاقة وطبيعيتها بين المتغير المستقل والمتغير التابع.

ثامناً: مجتمع البحث وعينته:

اشتمل المجتمع الإحصائي للبحث على المواطنين الذين بلغوا سن الرشد في إقليم كوردستان العراق. إذ يبلغ عددهم نحو ثلاثة ملايين، واعتمدت الباحثة على المعادلة الإحصائية الآتية لتحديد حجم العينة المناسبة للدراسة:

$n = \frac{N}{1+N(e)^2} = \frac{3000,000}{1+3000,000(0.05)^2}$ =400 ، واعتمدت على الجدول (1) أيضاً لتحديد حجم العينة الذي يشير إلى: حجم المجتمع فإذا كان أكثر من 100,000 فيمكن أخذ ٤٠٠ عينة فقط.

الجدول (1)

تحديد حجم العينة

حجم المجتمع	حجم العينة			
	±3%	±5%	±7%	±10%
أكبر من 100,000	1,111	400	204	100

Yamane, Taro. (1967),Statistics, an Introductory Analysis, 2nd Ed., New York

وبناءً على ما سبق أخذت الباحثة أكثر من عينة مطلوبة بغية التجانس مع مجتمع البحث، لذلك أعدّت استمارة الاستبانة الالكترونية عن طريق كوكل فورم (Google forms) ووزعتها عشوائياً بوساطة موقع التواصل الاجتماعي (الفيس بوك)، وقد عوينت من قبل 87000 مستخدم، إلا أن عدد الذين أجابوا عنها بلغ 1074 شخصاً، مع هذا فالاستمارات التي أجيبت عنها كانت كلها صالحة للتحليل.

تاسعاً: اختبار مصداقية أداة الدراسة:

الجدول(2)

اختبار مصداقية أداة الدراسة بوساطة معامل كرونباخ ألفا

المتغيرات		عدد العبارات	الثبات	الصدق
المتغير الأول	منظمات المجتمع المدني	10	0.82	0.93
المتغير الثاني	المؤسسات التشريعية	10	0.79	0.88
المجموع		20	0.87	0.95

المصدر: من إعداد الباحثة في ضوء البرنامج الإحصائي SPSS

ويتضح من الجدول المذكور سلفاً توفر الثبات والصدق في أداة الدراسة إذ بلغت نسبته في أسئلة الاستبانة جميعها نحو (87% و95%) متتالية، وهي قيم مقبولة إحصائياً في البحوث الإدارية لأن قيمتها عند مستوى (0.70) أو أكبر منها، وهذا يدل على أن الأداة تتصف بالاتساق والثبات الداخلي(DeVellis,2012,110).

وتتصف أسئلة المتغير الأول (منظمات المجتمع المدني) بالثبات والصدق لأن نسبتها بلغت (82% و93%) متتالية وهي أكبر من (0.70)، وتتصف أسئلة المتغير الثاني (المؤسسات التشريعية) بالثبات والصدق لأن نسبتها بلغت (79% و88%) متتالية وهي أكبر من (0.70)، وبناءً على ذلك فالنسب الواردة في المتغيرات المذكورة سلفاً تومئ إلى اتصاف الأداة بقيمة ثبات وصدق عالية جداً مجموعةً وهي كذلك في تفاصيلها، والجدول المذكور يبين ذلك.

المحور الأول: الجانب النظري

أولاً: منظمات المجتمع المدني Civil Society Organizations

١- مفهوم منظمات المجتمع المدني وتعريفها:

مفهوم المنظمات غير الحكومية شأنه شأن المفاهيم المتداولة في العلوم الاجتماعية كافة إذ لا يوجد اتفاق بين الباحثين على تعريف محدد له، ومن التعريفات الشائعة للمنظمات غير الحكومية تعريف البنك الدولي الذي يعرف المنظمات غير الحكومية على أنها تتضمن العديد من الجماعات والمؤسسات التي تكون مستقلة عن الحكومة تمامًا أو إلى حد كبير ولها أهداف إنسانية أو تعاونية أكثر من كونها أهدافًا تجارية. وتعريف الأمم المتحدة التي عرفت المنظمة غير الحكومية بوصفا تنظيماً غير هادف إلى الربح، أعضاؤها مواطنون أو جماعات من المواطنين ينتمون إلى جماعة أو أكثر، تتحدد أنشطتهم بفعل الإرادة الجماعية للأعضاء، استجابة لحاجة واحدة أو أكثر من الجماعات التي تتعاون معها المنظمات غير الحكومية (عبدالعظيم،2002،46).

ويشير مصطلح منظمات المجتمع المدني إلى مجموعة من المؤسسات والمنظمات التطوعية غير الربحيّة وغير الإجباريّة، وهي تلعب دوراً مهمّاً بين الدولة من جهة وبين المواطن والمجتمع من جهة أخرى لتحقيق فائدة للمجتمع وللمواطن، فهي تساعد في تحقيق السلام والاستقرار والتكافل الاجتماعي (دعدوع،2016). واستُخدم مصطلح "المنظمات غير الحكومية للمرة الأولى في أعقاب الحرب العالمية الثانية عندما أسبغتها الأمم المتحدة على المنظمات الخاصة التي ساعدت في الشفاء والتعافي من ويلات الحرب- أي مداواة الملايين من النازحين، والأيتام، والعاطلين عن العمل، بيد أن مفهوم تنظيم المواطنين ّحول قضايا معينة يرجع إلى تاريخ أبعد من ذلك بكثير. ويحدد بعض العلماء أن أول منظمة غير حكومية كانت المنظمة الدولية لمكافحة العبودية، التي أنشئت عام 1839.

وعلى رغم من أن مصطلح مؤسسات المجتمع المدني من أكثر المصطلحات شيوعاً على مستوى العالمي للتعبير عن هذا النوع من المؤسسات لكنه ليس المصطلح الوحيد للتعبير عنها، فهناك مصطلحات وتعبيرات أخرى يجري استعمالها للأشارة الى هذا النوع من المؤسسات، اذ لا يوجد اتفاق حول مصطلح واحد وذلك بسبب الأختلاف للسياقات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية والقانونية بين الدول(السعدي،5,2001)، ولهذا جرى استعمال مصطلحات متعددة مثل مصطلح المنظمات غير الربحية" أو كيان غير تجاري (Vasigh et al ,2010,19). حيث يغلب استخدام هذا المصطلح في كندا والولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية، وهناك مصطلح المنظمات الأهلية الذي يكثر استعماله في الدول العربية، وأخيراً مصطلح المنظمات التطوعية، اذ يستعمل من قبل بعض المنظمات الدولية الحكومية للإشارة الى هذه الأنواع من المؤسسات (عبد وجاسم،4،2015).

ويعرف المجتمع المدني بأنه جملة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة من أجل تلبية الاحتياجات الملحة للمجتمعات المحلية وفي استقلال نسبي عن سلطة الدولة وعن تأثير رأسمالية الشركات في القطاع الخاص، حيث تسهم في صياغة القرارات خارج المؤسسات السياسية ولها غايات

نقابية كالدفاع عن مصالحها الاقتصادية والارتفاع بمستوى المهنة والتعبير عن مصالح أعضائها، ومنها أغراض ثقافية كما في اتحادات الأدباء والمثقفين والجمعيات الثقافية الاجتماعية التي تهدف إلى نشر الوعي وفقًا لما هو مرسوم ضمن برنامج الجمعية (محمود ومريم، 2010،2).

والمجتمع المدني مجموعة واسعة من المنظمات غير الربحيّة والمنظمات غير الحكوميّة التي تنهض بعبء التعبير وثقله عن قيم الأعضاء الآخرين واهتماماتهم، وله وجود كبير في الحياة العامة، إذ إنّ تلك الأعباء تستند إلى عددٍ من الاعتبارات الثقافيّة، أو السياسيّة، أو الأخلاقيّة، أو الدينيّة، أو الخيريّة، وأشار اليها (Smith et al,2006,5) بأنها منظمة التي تم تشكيلها من قبل مجموعة من الناس من أجل "السعي لتحقيق هدف مشترك لا يهدف للربح"، أي السعي لتحقيق الهدف المعلن صراحة دون نية توزيع الإيرادات الزائدة (أي الربح) للأعضاء أو القادة .

وذكر(Ciucescu&Alecsandri,2009,4) أن منظمات المجتمع المدني الأطراف التي تنشأ عن طريق الإرادة الحرة للمواطنين الذين يرتبطون بمصالح مهنية مشتركة أو مصالح أخرى تهدف إلى تحقيق حقوق مدنية واقتصادية واجتماعية وثقافية مشتركة من دون الحصول على أرباح. ويعرف (شكر،2004، 32) منظمات المجتمع المدني بأنها التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، أي بين مؤسسات القرابة ومؤسسات الدولة التي لا مجال للاختيار في عضويتها "، وهذه التنظيمات التطوعية الحرة تنشأ لتحقيق مصالح أفرادها أو لتقديم خدمات للمواطنين أو لممارسة أنشطة إنسانية متنوعة، وتلتزم في وجودها ونشاطها بقيم الاحترام والتراضي والتسامح والمشاركة والإدارة السلمية وتلتزم معاييرها. وأشار اليها(شعبان،2009،34) أنها مجمل المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية غير الحكومية وغير الأرثية التي تشكل الروابط الاجتماعية بين الفرد والدولة.

وعرفت الباحثة منظمات المجتمع المدني أنها مؤسسات تطوعية غير ربحية تسعى الى تحديد حاجات الموطنين والسعي الى تلبيتها بوساطة اعداد المشروعات والحصول على الدعم المالي من منظمات دولية، بحيث ينبغي لهذه المنظمات أن تكون مستقلة وشفافة.

٢- الوظائف الأساسية لمنظمات المجتمع المدني:

ومما لا شك فيه أن وظيفة منظمات المجتمع المدني من وجهة نظر نظام الحكم سوف تختلف عن وظيفتها من وجهة نظر المحكومين، فمن وجهة نظر نظام الحكم فإن المجتمع المدني وسيلة هامة لاستكمال السيطرة على المجتمع أيديولوجيًا وثقافيًا، ومن وجهة نظر المحكومين فإنه يمثل أداة الضغط في مواجهة نظام الحكم لتوسيع هامش الحرية والحريات للأفراد وتوسيع مساحة الديمقراطية وبلورة آليات ديمقراطية تسمح بتسوية المنازعات تسوية سلمية بعيدًا عن الصراع الذي يؤدي إلى المواجهة (مظلوم،2013،7).

ومن أهم وظائف المجتمع المدني تنظيم دور الناس وتفعيله في تقرير مصيرهم، وخصوصا في حالة تعرض هذا المصير إلى عملية تصفية من جهة معينة، ومواجهة السياسات التي تؤثر في حياتهم اليومية تأثيراً مباشراً وتزيد من إفقارهم سياسيا واجتماعيا واقتصاديا، والقيام بدور أساسي في فرز القواسم المشتركة وتعيينها وتفعيلها وايجاد مشتركات حقيقية بين مختلف توجهات المجتمع وفي ضوئها ترسم الخطط والبرامج وتحدد الأهداف من اجل تكوين مجتمع واعٍ (محمود،2012، 624).

والمجتمع المدني من وجهة نظر الطبقات المحكومة هو ساحة للصراع تستطيع من خلاله أن ترسي أساس هيمنة مضادة تمكنها من توسيع نطاق تأثيرها في المجتمع والدفع في اتجاه توسيع الهامش المتاح لها للحركة والتأثير وبلورة

آليات ديمقراطية تسمح بتسوية المنازعات سليماً وتعميق عملية التطور الديمقراطي للمجتمع وفي هذا الإطار تبلورت **خمس وظائف تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني لتحقيق هذا الدور هي :**

١- **وظيفة تجميع المصالح:** إن جميع المنظمات غير الحكومية بغض النظر عن مجالها أو نطاق عملها موجودة لأجل تحسين حياة الناس أو حل مشكلة اجتماعية، إذ تتم من خلالها بلورة مواقف جماعية من القضايا والتحديات التي تواجه أعضاءها وتحديد احتياجات المجتمع وتلبيتها، والمساهمة في حل مشكلاتهم وضمان مصالحهم على أساس هذه المواقف الجماعية من خلال النقابات العمالية والمهنية والغرف التجارية والصناعية وجماعات رجال الأعمال والمنظمات الدفاعية، وتمارس هذه الوظيفة بشكل أساس، ومعظم المنظمات غير الحكومية يؤسسها أشخاص متحمسون لمصلحة مجتمعاتهم الأهلية أو لقضاياها. غير أن إنشاء منظمة غير حكومية وإدارتها يتطلب أكثر من مجرد الحماس، فهو يتطلب المعرفة، والمهارات، والموارد، والعلاقات فضلاً عن الحاجة إلى الوقت الطويل، والتخطيط، والصبر، والمرونة(Ciucesc&Alecsandri ,2009,16).

وترى الباحثة أن شرعية منظمات المجتمع المدني لاتقتصر على مساهمة المجتمع لتلبية احتياجاتها وحل مشكلاتها فحسب، بل يجب على أعضائها أن يضعوا الحاجات الأجتماعية فوق مصالحهم وفوق حاجاتهم الخاصة وأن تكون محكومة جيدا ، وذات إدارة ّجيدة وفعالة أيضاً.

٢- **وظيفة حسم الصراعات وحلها:** إذ يتم من خلال مؤسسات المجتمع المدني حل النزاعات الداخلية كافة بين أعضائها بوسائل ودية من دون اللجوء إلى الدولة، وبذلك فإن مؤسسات المجتمع المدني تجنب أعضاءها المشقة وتوفر عليهم الجهد وتجنبهم كثيراً من المشكلات التي تترتب على العجز عن حل ما تنشأ بينهم من منازعات ودياً وتسهم في توطيد أسس التضامن الجماعي فيما بينهم.

٣- **زيادة الثروات وتحسين الأوضاع:** بمعنى القدرة على توفير إمكانية ممارسة نشاط يؤدي إلى زيادة الدخل من خلال هذه المؤسسات نفسها مثل المشروعات التي تنفذها الجمعيات التعاونية الإنتاجية والنشاط الذي تقوم به الجمعيات التعاونية الاستهلاكية والمشروعات الصغيرة التي تقوم بها الجمعيات الأهلية والتدريب المهني الذي تقوم به النقابات العمالية والمهنية لزيادة مهارات أعضائها.

وأضافت اليها الباحثة أن على منظمات المجتمع المدني تحمل المسؤولية المالية بمعنى يتعين على المنظمة استخدام الأموال التي تلقتها لدفع مهمتها وليس لتحقيق مكاسب شخصية لأفراد معينين، لذلك على مجلس أدارة المنظمة أن يشرف على كيفية صرف أموال المنظمة غير الحكومية.

٤- **إفراز القيادات الجديدة:** إذ تعد مؤسسات المجتمع المدني في الحقيقة مخزناً لا ينضب للقيادات الجديدة ومصدراً متجدداً لإمداد المجتمع بها. فهي تجذب المواطنين إلى عضويتها وتمكنهم من اكتشاف قدراتهم من خلال النشاط الجماعي وتوفر لهم سبل الممارسة القيادية من خلال المسؤوليات التي توكلها لهم وتقدم لهم الخبرة الضرورية لممارسة هذه المسؤولية.

٥- **إشاعة ثقافة مدنية ديمقراطية:** من أهم الوظائف التي تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني إشاعة ثقافة مدنية ترسي في المجتمع احترام قيم النزوع للعمل الطوعي، والعمل الجماعي وقبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخرين، وإدارة الخلاف بوسائل سلمية في ضوء قيم الاحترام والتسامح والتعاون والتنافس والصراع السلمي، مع الالتزام بالمحاسبة العامة والشفافية وما يترتب على هذا كله من تأكيد قيم المبادرة الذاتية وثقافة بناء المؤسسات. وهذه القيم هي في مجملها جوهر الديمقراطية، ومن هنا فإن إشاعة الثقافة المدنية التي تمكن هذه القيم في المجتمع

خطوة مهمة على طريق التطور الديمقراطي للمجتمع حيث يستحيل بناء مجتمع مدني من دون توفر صيغة سلمية لإدارة الاختلاف والتنافس طبقاً لقواعد متفق عليها بين الأطراف، ويستحيل بناء مجتمع مدني من دون الاعتراف بالحقوق الأساسية للإنسان ولاسيما حرية الاعتقاد والرأي والتعبير والتجمع والتنظيم.

وعلى رغم من أهمية دور منظمات المجتمع المدني في مجالات عدة بما فيها المجالات السياسية والأقتصادية والثقافية والأجتماعية، فقد ركزت الباحثة على وظيفة رقابة المجتمع المدني لذلك أشارت اليها كما يلي:

٦- **الوظيفة الرقابية:** تلعب منظمات المجتمع المدني دوراً كبيراً في تحقيق المشاركة السياسية، ومراقبة الحراك السياسي والاجتماعي والمساهمة فيه بشكل فاعل وذلك من خلال:

أ- أصلاح الأخطاء الحكومية وتصحيحها والمطالبة بتعديل السياسات من خلال التنبه إلى أوجه القصور وفق الممارسات التي تتعدى على حقوق الافراد بالكشف عن الاخطاء ومحاسبة الحكومة عليها (ليلي،14،2013).

ب- المجتمع المدني أداة لفرض الرقابة على سلطة الحكومة وضبط سلوك الافراد والجماعات تجاه بعضهم البعض، نتيجة الحقوق والواجبات التي تترتب على الفرد نتيجة إنظمامه لهذه المؤسسات، وهو يوفر قناة للمشاركة الاختيارية في المجال العام والمجال السياسي كما تعد منظمات المجتمع المدني أداة للمبادرة الفردية المعبرة عن الادارة الحرة والمشاركة الايجابية النابعة من التطوع (ابريز،14،2010).

ت- فضح الممارسات غير القانونية في مؤسسات الدولة، كظواهر الفساد الاداري والمالي، والتعدي على الحريات العامة، والمحسوبية، والانحياز الحزبي، وتغول سلطة على أخرى ومحاولة نفيها أو إقصائها لسلطة أخرى (أنيس وأخرون،22،2014).

ث- مواجهة إعلام الفتنة ومثيري العنف ومحرضي الكراهية في وسائل الأعلام والقضاء عليه من خلال آليات الرقابة وفضح الممارسات الاعلامية المتحيزة وغير المسؤولة التي لا تتوافق ومبادئ الشرف الصحفي ومواثيقه.

ج- يقوم المجتمع المدني بمراقبة العملية الانتخابية بجميع مراحله، وتدريب المرشحين السياسيين على قواعد الممارسة الديمقراطية في الحملة الانتخابية.

٣- خصائص المجتمع المدني:

للمجتمع المدني خصائص ومميزات عدة تجعل منه قوة فاعلة قادرة على إحداث التغيير الاجتماعي وتكريس الفعالية السياسية والانتقال بالإفراد من موقع السلبية والانكفاء على الذات إلى أفراد منظمين ومهيكلين في مؤسسات وهيئات مدنية، قادرين على التمتع بحقوقهم في المشاركة الاجتماعية والسياسية وهو ما جسدته عبر التاريخ الحركات الاجتماعية في مختلف التظاهرات التي لعبتها النقابات في أوروبا الشرقية مثلما حدث في نقابة التضامن في بولندا، بل لحد الآن لا تزال أوروبا الشرقية تتميز بحركية اجتماعية وسياسية قوية للغاية.

ومجتمعاً مدنياً قويا وحيويا، لابد له من أن يسعى إلى المحافظة على الاستقلالية عن جهاز الدولة والمؤسسات الرسمية (بوليفةوالغول،17،2013). **ويمكن تحديد خصائص منظمات المجتمع المدني من خلال النقاط التالية:**

١- **الأستقلالية:** ليكون مجتمعاً مدنياً قويا وحيويا، لابد له من أن يسعى إلى المحافظة على الاستقلالية عن جهاز الدولة والمؤسسات الرسمية(الجنحاني،13،2003)، ونعني بها أن المنظمات المجتمع المدني لا تكون خاضعة للسلطة السياسية القائمة ولا تابعة لها، وبالتالي تفقد فعاليتها وقوتها المؤثرة وتقاس سلطة المجتمع المدني بمدى استقلاليته عن المجتمع المدني السياسي، وبالنظر الى التجارب الديمقراطية الموجودة في العالم، فأن استقلالية المجتمع المدني عن المجتمع السياسي لا تتحقق الا في ظل وجود ديمقراطية حقيقية تكفل الحريات الأساسية في الدولة.

ويمكن تحديد استقلالية المجتمع المدني عن الدولة من خلال المؤشرات التالية:

أ- **الاستقلالية المالية :** وتتجلى ذلك من خلال مصادر التمويل، هل هو تمويل خارجي تمنحه الدولة أو بعض الجهات الخارجية، أم هو خدماتي أو إنتاجي أم هو تمويل ذاتي من خلال مساهمات الأعضاء أو التبرعات أو عوائد نشاطاته الخدماتية أو الانتاجية.

ب- الاستقلال الاداري التنظيمي: أي مدى استقلاليته في ادارة شؤنه الداخلية، طبقا للوائحه وقوانينه الداخلية بعيداً عن تدخل الدولة (حنيش،32،2008).

ج- القدرة على التكيف: ويقصد بذلك قدرة المؤسسة على التكيف مع التطورات في البيئة التي يعمل من خلالها، فكلما كانت المؤسسة قادرة على التكيف، كانت أكثر فاعلية؛ لأن الجمود يؤدي إلى تضاؤل أهميتها وربما القضاء عليها، وثمة عدد من المؤشرات في هذا الخصوص هي:

أ- **التكيف الزمني :** ويقصد به قدرة المؤسسة على الاستمرار لفترة طويلة من الزمن.

ب- **التكيف الجيلي :** ويقصد به القدرة على الاستمرار مع تعاقب الأجيال.

ت- **التكيف الوطني** : ويقصد به قدرة المؤسسة على إجراء تعديلات لأنشطتها للتكيف مع الظروف المستجدة بما يبعدها عن أن تكون مجرد أداة لتحقيق أغراض معينة (عثمان وعرفان،74،2015).

٢- **التفاعل داخل مؤسسات المجتمع المدني:** ويشير هذا العنصر إلى عدم وجود صراعات داخل المؤسسة تؤثر على نشاطها، فكلما كانت الانقسامات والصراعات داخل المؤسسة المدنية تتعلق بطبيعة نشاطها وممارستها تحل بطرق سلمية ازداد تطور المؤسسة، اذ يعتبر هذا المقياس دليلا على صحة المؤسسة. وكلما كانت الصراعات قائمة على أسباب شخصية وكانت طريقة الحل عنيفة دل ذلك على تخلف المؤسسة (بوليفةوالغول،18،2013).

٣- **التنظيم المؤسسي :** لتكوين مجتمع واع وقائم لابد من وجود مجموعة من المنظمات والمؤسسات التي تعمل في ميادين مختلفة مستقلة عن الدولة.

٤- **الحكم الرشيد:** ينبغي أن يكون لدى المنظمة غير الحكومية مجلس إدارة من المتطوعين ّيحكم المنظمة بصورة أخلاقية وفعالة بتأمين التوجيه والاشراف اللازم على المنظمة ونشاطاتها.

ثانياً: المؤسسات التشريعية: Legislative Institutions

١- مفهوم المؤسسات التشريعية وتعريفها:

تعد هيئة تداولية لها سلطة تبني القوانين، وتعرف الهيئات التشريعة بتسميات عدة منها :البرلمان، الكونغرس والجمعية الوطنية، وتعد الهيئة التشريعة في الحكومات ذات النظام البرلماني السلطة الرسمية العليا وهي التي تعين المسؤولين في السلطة التنفيذية، أما في الأنظمة الرئاسية فإن الهيئة التشريعية تتكون من أعضاء منتخبين من قبل الشعب ومستقلين عن السلطة التنفيذية مهمتها مناقشة القوانين وإصدارها مع إمكانية إقتراح تلك القوانين من قبل السلطة التنفيذية، إضافة إلى سن القوانين فإن للهيئات التشريعية سلطات حصرية في زيادة الضرائب والمصادقة على ميزانية الدولة والوثائق المالية الأخرى، كما أن مصادقة الهيئات التشريعية مطلوبة لإبرام الاتفاقيات وإعلان الحرب، وتختلف هذه الإختصاصات الحصرية من دستور إلى آخر.

يعد البرلمان أو مجلس النواب هيئة تشريعية تمثل السلطة التشريعية في الدول الدستورية، حيث يكون مختصا بحسب الأصل بجميع ممارسات السلطة التشريعية وفقا لمبدأ الفصل بين السلطات، ويتكون من مجموعة من الأفراد يطلق عليهم اسم النواب أو الممثلين، ويكون التحاقهم بالبرلمان عن طريق الانتخاب والاقتراع العام باستخدام

الأساليب الديمقراطية، ويتم اختيارهم بواسطة المواطنين في الشعب المسجلين على اللوائح الانتخابية في عملية انتخاب أو اقتراع عام سري ومباشر ويكون للبرلمان السلطة الكاملة فيما يتعلق باصدار التشريعات والقوانين، أو إلغائها والتصديق على الاتفاقات الدولية والخارجية التي يبرمها ممثلو السلطة التنفيذية.

ويطلق على البرلمان تسميات مختلفة بحسب كل دولة مثل "مجلس النواب"-"المجلس التشريعي" "مجلس الشعب" - "مجلس الأمة" أو الجمعية الوطنية، أو "المؤتمر العام الوطنى وعرفها (Mezey,2003,34) بأنه يعد مؤسسة مرنة قادرة على أداء العديد من الوظائف المختلفة داخل النظام السياسي، حيث يقوم البرلمان البريطاني بمراقبة ما تقوم به الحكومة، ويصدر القوانين الجديدة ويقوم بتحديثها، ويقوم بتحديد الضرائب ومناقشات قضايا اليوم "(UnitedKingdom Parliament,2017).

والبرلمان الأسترالي أشار الي"خمس وظائف مهمة للبرلمان: من أجل تشكيل الحكومة؛ التشريع؛ لتوفير الأموال اللازمة للحكومة؛ توفير منتدى للتمثيل الشعبي؛ وفحص إجراءات الحكومة "Australian Parliament، (2017)،حيث يقوم الكونغرس الأميركي بصنع جميع القوانين، ويعلن الحرب، وينظم التجارة بين الولايات والأجانب ويتحكم في السياسات المتعلقة بالضرائب والإنفاق (مجلس نواب الولايات المتحدة، 2017)

٢- وظائف مؤسسات السلطة التشريعية:

منذ أن ظهر مبدأ الفصل بين السلطات بصياغته الحديثة على يد الفرنسي (مونتسكيو)(Montesquieu) فأنه تضمن اختصاص كل سلطة من سلطات الدولة الثلاث بوظيفة محددة، فأصبحت وظيفة البرلمان هي التشريع وهو وضع قواعد عامة مجردة تحكم تصرفات الجماعة داخل كيان الدولة، وتحدد الدساتير اختصاص البرلمان بممارسة وظيفته الأساسية وهي التشريع. (العوضي،2008)، وتتمثل هذه المهمة للسلطات التشريعية في سن القوانين والقواعد التي تحكم المجتمع فالهيئات التشريعية الفعالة لا تمثل الاختلافات في المجتمع فحسب، بل يجب عليها أيضا التوصل إلى اتفاقات بشأن السياسات والضرائب والإنفاق تتفق عليها عموما الجماعات والأفراد. وهذا أمر صعب في ظل أفضل الظروف، ولكنه يزداد في المجتمعات المنقسمة عميقا وفي الدول الفقيرة التي لا تتوافر لها سوى موارد قليلة. واعتمادا على النظام السياسي وعدة عوامل أخرى نناقشها أدناه، والطريقة التي تنفذ بها السلطة التشريعية مهامها في مجال التشريع، ويختلف استقلالها وقوتها في مجال التشريع على نطاق واسع، فالبرلمان يقوم بدور الرقيب على تصرفات الحكومة وذلك حتى يضمن سيرها في الاتجاه المتفق مع إرادة الأمة التي يمثلها، وهذه الرقابة تتم بعدة آليات أهمها: الأسئلة البرلمانية وإجراء التحقيق والاستجواب والمسؤولية السياسية والرقابة المالية. و من خلال مراجعة الباحثة للأدبيات العربية والأجنبية تبين أن أغلب الباحثين والكُتاب اتفقوا على الوظائف التالية التي يجب أن تمارسها السلطة التشريعية ومنها كالأتي: (Coghill,2012,57)

أ- وظيفة التمثيل Representation:

تتمثل هذه الوظيفة في تمثيل كل مجتمع (الجغرافية، والعرقية، والمصالح التجارية، وإيديولوجية) (Baskin,2013,6) ، وفي العديد من الأنظمة، تتضمن وظيفة التمثيل في الهيئات التشريعية الخدمات الأساسية، أي مساعدة المواطنين للحصول على منافعهم، والمساعدة في حل مشاكل خاصة والحصول على أموال حكومية للمشاريع لصالح الدائرة الانتخابية، مثل الجسور والعيادات والمياه والنظم، والمدارس، وما إلى ذلك. ويصبح البرلمانيون معروفين جيدا، ويساعدون على ضمان إعادة انتخابهم، من خلال توفير هذه الخدمات، لذا البرلمانات الديمقراطية هي الأكثر شفافية ويمكن الوصول إليها، وتفتح معظم البرلمانات جلساتها العامة للجمهور وللصحافة، ويسمح عدد متزايد

للمواطنين بحضور اجتماعات اللجان، على سبيل المثال، ينشر برلمان جنوب أفريقيا جداول اللجان على شبكة الإنترنت، وتغطي التقارير الإخبارية اليومية أحداث البرلمان(Jhonson,2005,2) .

ب- الوظيفة التشريعية:Law-making

تعد هذه الوظيفة من أهم وظائف البرلمان، حيث تجسدت قيم الديمقراطية في إنشاء نظام للحكم يعتمد على تمثيل الشعب، وتحقيق حرية المشاركة والمساواة بين المواطنين، وارتكز هذا النظام على وجود هيئة تقوم بدور النيابة عن هذا الشعب في تقرير أمور حياته، وتتمثل هذه الوظيفة المهمة الثانية للسلطات التشريعية في سن القوانين والقواعد التي تحكم المجتمع، فالهيئات التشريعية الفعالة لا تمثل الاختلافات في المجتمع فحسب، بل يجب عليها أيضا التوصل إلى اتفاقات بشأن السياسات والضرائب والطريقة التي تنفذ بها السلطة التشريعية مهامها ومستوى استقلالها وقوتها تعتمد على النظام السياسي وعدة عوامل أخرى(Jhonson,2005,2). وبلا شك، فإن أهم أمور تنظيم حياة المجتمع هي وضع القواعد التى يجب أن تسير عليها الكافة من أجل حماية قيم الحرية والمساواة. ولهذا، فإن دور البرلمان الأول أصبح هو وضع تلك القواعد، أي القوانين واليوم تعتبر وظيفة التشريع أبرز ما يقوم به البرلمان حتى أن التسمية المرادفة للبرلمان في مختلف الثقافات المعاصرة هي المؤسسة أو السلطة التشريعية، والبرلمان هو المؤسسة الوحيدة التي يمكن أن تضع قوانين جديدة، أو تغير القوانين القائمة، التي تؤثر في عموم المواطنين والحكومة، وأيضا يمكن أن تقدم الحكومة مقترحات الى البرلمان وهي تسمى بمشاريع القوانين (bulter,2008,564).

ت- الوظيفة المالية: Financial oversight

تتمثل هذه الوظيفة من وظائف السلطة التشريعية، التي تتضمن من خلالها ضمان تنفيذ البرامج بصورة قانونية وفعالة بما فيها مراجعة الميزانية السنوية التي تعد من قبل السلطة التنفيذية، فالميزانية السنوية ليست مجرد آلية للحصول على الموافقة البرلمانية على النفقات المقترحة للسلطة التنفيذية، بل هي أداة بالغة الأهمية في ضمان الشفافية والمساءلة والحكم الصالح. وتعتبر بيانا أساسيا للسياسات يحدد وجهة نظر السلطة التنفيذية بشأن الحالة الاجتماعية والاقتصادية، وتقع على عاتق السلطة التنفيذية مسؤولية وضع الموازنة، وتقع على عاتق البرلمان مسؤولية مناقشة الموازنة والموافقة عليها ورصد تنفيذها، ويختلف الدور الفعلي للبرلمان في عملية الموازنة اختلافا واسعا في جميع أنحاء العالم، ويجوز للبرلمان أن يؤثر في قرارات السلطة التنفيذية في إعداد الميزانية، بل قد يحجب الموافقة على النفقات المخطط لها(Johnston,2012,6).

و تمارس هذه الوظيفة الرقابة عن طريق طرح الأسئلة والاستجواب على الوزراء المكلفين بتنفيذ الميزانية، كما يمكن أن تمارس السلطة التشريعية الرقابة اللاحقة عن طريق البيانات التي تقدمها الحكومة، أو بمناسبة نقاشها للحساب الختامي للميزانية الذي تقدمه الحكومة إلى البرلمان ويقره بقانون، وفي أثناء نقاش السلطة التشريعية للحساب الختامي يمكن لها أن تناقش الحكومة حول أي خلل أو انحراف حصل أثناء تنفيذ الميزانية (بركات،201،2001).

ث- الوظيفة الرقابية:

تقوم السلطة التشريعية (البرلمان) بمراقبة أداء الحكومة عن طريق الأسئلة البرلمانية، اجراء التحقيق، والأستجواب:

١- الأسئلة البرلمانية:

ويقصد بالسؤال حق أي عضو من أعضاء البرلمان في طلب إيضاحات بصدد مسألة معينة من الوزراء، وبهذا فالسؤال هو عبارة عن استفسار أحد أعضاء البرلمان عن مسألة معينة من الوزير المختص وقد يكون هدف السؤال لفت نظر الوزير إلى هذه المسألة المعينة، وتأخذ جميع الدساتير البرلمانية بهذه الآلية (Hubli & Mandaville,2004,8).

٢- إجراء التحقيق:

يراد بالتحقيق حق أعضاء البرلمان في الحصول على بيانات ومعلومات غير متوفرة لديهم، ويلجأ البرلمان إلى هذا الأسلوب بهدف معرفة حقيقية بعض الأوضاع السائدة في أجهزة السلطة التنفيذية، وذلك في حالة ما إذا انتابه الشك في حسن نية الحكومة أو في صحة المعلومات والبيانات التي تقدمها، ولهذا فالهدف من التحقيق هو ممارسة نوع من الرقابة على تصرفات الحكومة وليس مجرد الحصول على المعلومات، وفي هذه الآلية يستقي البرلمان المعلومات بنفسه، وقد يكلف بهذه المهمة إحدى لجانه أو عن طريق تشكيل لجنة خاصة.

تعتبر بريطانيا من أسبق الدول إلى تشكيل لجان التحقيق، حيث تشكلت فيها أول لجنة تحقيق سنة ١٧٨٩ لمراقبة الأجهزة الحكومية، وكان سوء إدارة الحرب مع ايرلندا هو السبب في تكوين ما أصبح يسمى لجان التحقيق (سيدأب، 10،2008).

٣- الاستجواب :

يقصد به محاسبة الحكومة أو أحد الوزراء على تصرف من التصرفات التي تدخل في إطار عمل الحكومة، فأعضاء البرلمان عند ما تصل إلى علمهم معلومات تثير الشك والريبة في مسألة معينة، فإنه يكون من حقهم استجواب الحكومة عن حقيقة الأمر، فالاستجواب إذن هو استفسار ينطوي على اتهام ونقد لأعمال الحكومة، ونطاقه أوسع من نطاق السؤال، ذلك أن حق السؤال يتعلق بالسائل وحده، حيث تكون العلاقة بين السائل والوزير الذي وجه إليه السؤال، أما الاستجواب فإنه لا يحصر العلاقة بين أصحابه والحكومة، إذ يجوز اشتراك باقي أعضاء المجلس في النقاش الذي يدور حول المسألة موضوع الاستجواب، وينتهي الاستجواب عادة بالتصويت بهدف معرفة ما إذا كانت الحكومة متمتعة بثقة النواب، فإن اتضح انعدام الثقة تكون الحكومة مطالبة بالاستقالة (الخزرجي،2004،315).

وخلصت الباحثة أن الدور الهام للمجتمع المدني في تعزيز التطور الديمقراطي عن طريق مراقبة المؤسسات التشريعية ومحاسبتها بوصفها مؤسسة أسهم في تكوينها المواطنون الناخبون بأصواتهم لترشيح واختياره لكي يكون ممثلاً عنهم في البرلمان، لذلك من حقهم أن يقوموا بمراقبتهم ومحاسبتهم بعد فوزهم في الأنتخابات ووصولهم الى المقاعد البرلمانية، من أجل معرفة مستوى التزامهم بالوعود الأنتخابية وتقييمها.

المحور الثاني

الجانب العملي للبحث

يتألف هذا المحور من نبذة تأريخية حول منظمات المجتمع المدني في إقليم كوردستان، مع وصف إحصائي لنتائج الدراسة الاستطلاعية وتحليلها وتفسيرها، إذ يتضمن عرضاً للمتوسطات الحسابية لفقرات الاستبانة وانحرافاتها المعيارية، واختبار علاقة الارتباط والأثر لمتغير المستقل على المتغير التابع.

وقد حددت الدراسة مستوى الإجابات في ضوء المتوسطات الحسابية بوساطة تحديد إنتمائها لأي فئة، ولما كانت استبانة الدراسة معتمدة على مقياس ليكرت الخماسي (أتفق تماماً – لا أتفق تماماً) فإن هناك خمس فئات تنتمي إليها المتوسطات الحسابية، وتحدد الفئة بوساطة إيجاد طول المدى (5 -1=4) ومن ثم قسمة المدى على عدد الفئات (5) أي (5 /4)=0.80 وبعد ذلك يضاف (0.80) إلى الحد الأدنى للمقياس (1) أو يطرح من الحد الأعلى للمقياس (5)، وتكون الفئات كالآتي(Dewberry,2004,15) :

(1 – 1.80): منخفض جداً

(1.81 – 2.60): منخفض

(2.61 – 3.40): معتدل

(3.41 – 4.20): مرتفع

(4.21 – 5.0): مرتفع جداً

أولاً: نبذة تأريخية لمنظمات المجتمع المدني في اقليم كوردستان العراق:

لقد شهدت الفترة التي أعقبت احداث عام 2003 تأسيس المئات من منظمات المجتمع المدني في عموم العراق مع عدم فعالية بعضها. ولا يخفى على احد الدور الكبير الذي لعبته المنظمات الدولية التي عملت في العراق بعد التغيير من تقديم يد العون والمساعدة لإعداد كبيرة من المنظمات تمثلت بالتدريب وإعداد كوادر المنظمات في دورات داخل وخارج البلد وتمويل البرامج والأنشطة التي ساهمت بشكل ملحوظ في بناء هذه المنظمات. لقد استطاعت منظمات المجتمع المدني وخلال فترة زمنية قصيرة من لعب أدورا مهمة وأساسية شملت تقديم المساعدات الإنسانية لضحايا الحرب واعمال العنف وتوفير الدعم القانوني للفئات المهمشة والمستضعفة ونشر وترسيخ مبادئ السلام والتعايش السلمي وثقافة حقوق الإنسان والمساواة في النوع الاجتماعي وتمكين المرأة ومكافحة الفساد ومراقبة الانتخابات البرلمانية ومجالس الحافظات وغيرها الكثير من المواضيع. لكن ورغم هذه الأدوار المهمة واجهت العديد من منظمات المجتمع المدني الكثير من المشاكل والتحديات والمصاعب نتيجة للوضع السياسي والأمني الذي تمر به البلاد وانحسار مصادر التمويل النزيه الذي يشكل عصب الحياة لهذه المنظمات، والفساد المالي الذي نخر مصداقية بعضها(Hammurabi Human Right organization).

نظرًا لإدراك اقليم كوردستان للدور المهم لهذه منظمات فقد عملت على تسجيلها بمختلف الطرق وساهمت في تقديم العون لها ، وذلك بسبب التحول الديموقراطي وتبني سياسة التعددية الحزبية -على أن الحزب مؤسسة غير رسمية في أنظمة الحكم الديموقراطية لما تتمتع به من قدرة على التأطير و التجنيد و التمثيل و المراقبة.

وإستناداً لحكم الفقرة (1) من المادة (56) من القانون رقم (1) لسنة 1992 المعدل وبناءاً على ما عرضه العدد القانوني من أعضاء البرلمان، قرر برلمان كوردستان بجلسته الاعتيادية المرقمة (4) والمنعقدة بتاريخ 2011/4/6 تشريع القانون رقم (1) لسنة 2011 قانون المنظمات غير الحكومية في اقليم كوردستان ـ وبناء على المادة الثامنة

التي أشار فيها بأن منظمات المجتمع المدني تسعى الى تحقيق أهدافها بما تنسجم مع مبادئ الديمقراطية والمعاهدات والاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الانسان وأن تكون واضحة وعلنية وحدد في مادة التاسعة مجال اختصاص أعمالهم بما فيها المراقبة والتقييم المؤسسات الدولة وحقوقهم للحصول الى المعلومات.

ثانياً: الإحصاء الوصفي لبيانات البحث:

1 -توزيع أفراد عينة الدراسة بحسب الجنس:

الجدول (3)

توزيع أفراد عينة البحث بحسب الجنس

ت	الجنس	العدد	النسبة%
1	انثى	267	24.9
2	ذكر	807	75.1
المجموع		1074	100

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على البرنامج االإحصائي SPSS N=1074

يوضح الجدول (3) أن غالبية أفراد عينة البحث من الذكور بنسبة (75.1%) مقارنةً بنسبة (24.9%) من الإناث، وهذا يدل على أن الذكور مهتمون بالشؤون السياسية أكثر من الإناث، وهذا انعكاس لطبيعة المجتمع الكوردي في الإقليم إذ إنه مجتمع ذكوري.

٢- توزيع أفراد العينة وفق الفئات العمرية:

الجدول (4)

توزيع أفراد عينة الدراسة وفق العمر

ت	العمر	العدد	النسبة%
1	18 – 30 سنة	278	25.9
2	31 – 40 سنة	651	60.6
3	41 – 50 سنة	94	8.8
4	51 سنة فأكثر	51	4.7
المجموع		1074	100

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على البرنامج الإحصائي SPSS N=1074

يوضح الجدول (4) أن نسبة أفراد عينة الدراسة من الفئة العمرية (31 -40) بلغت أعلى نسبة من بين الفئات العمرية الأخرى اذ بلغت 60.6%، وتليها الفئة العمرية (18 -30) إذ بلغت نسبتها 25.9%، وهذا يشير إلى أن هاتان الفئتان أكثر أهتماما بكل ما يتعلق بالمشاركة السياسية ، والفئة العمرية (51 سنة فأكثر) حصلت على أدنى نسبة من بين الفئات العمرية الأخرى، إذ بلغت نسبتها(4.7%)، وهذا يشير إلى أن فئة كبار السن أقل اهتماماً بمسائل المشاركة السياسية وأهمية الدور المنظمات المجتمع المدني فيها.

٣- توزيع أفراد عينة البحث بحسب مستوى التعليم:

الجدول (5)

توزيع أفراد عينة البحث بحسب مستوى التعليم

ت	مستوى التعليم	العدد	النسبة%
1	الأعدادية	111	10.3
2	دبلوم	118	11
٣	بكالوريوس	788	73.4
٤	شهادات عليا	57	5.3
	المجموع	1074	100

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على البرنامج الإحصائي SPSS N=1074

الجدول (5) يوضح أن حملة الشهادة بكالوريوس حاصلون على أعلى نسبة، إذ بلغت نسبة المشاركة (73.4%)، علماً أن حملة شهادات العليا حصلوا على أدنى نسبة أفراد العينة، إذ بلغت (5.3%)، وهذا يشير إلى أن غالبية عينة البحث لديهم الثقافة والوعي السياسي.

ثالثاً: الإحصاء الوصفي لمتغيرات البحث:

أ: الإحصاء الوصفي لمتغير منظمات المجتمع المدني:

يوضح الجدول(6) اجابات أفراد عينة البحث حول فقرات متغير المستقل (منظمات المجتمع المدني) والذي يتضح من خلاله كالأتي:

تشكل الفقرة (X3) أدنى نسبة للوسط الحسابي إذ تشير إلى (تعمل منظمات المجتمع المدني في ميادينها المختلفة من أجل تلبية الاحتياجات الملحة للمجتمعات المحلية). إذ بلغت نسبة (2.11) من الوسط الحسابي وبانحراف معياري (0.998) ، والاتجاه العام لهذه الفقرة نحو (لا أتفق)، لأنه يقع بين مدى (1.81 – 2.60). وأشارت هذه الفقرة إلى أن نسبة (12.2%) عند مستوى (أتفق وأتفق بشدة) من استجابات أفراد عينة الدراسة، وأن نسبة (19.6%) من أفراد عينة الدراسة غير متأكدين من ذلك، وأن نسبة (68.2%) عند مستوى (لا أتفق ولا أتفق بشدة). وهذا دليل على أن مجتمع المدني في إقليم كوردستان غير راضي على أداء منظمات المجتمع المدني ومن وجه نظرهم، لا تعمل منظمات المجتمع المدني على تلبية الاحتياجات الملحة للمجتمعات والبيئة المحيطة.

أما الفقرة (X7) فجاءت كأدنى نسبة بعد الفقرة (X3)، إذ تشير إلى (تعتبر منظمات المجتمع المدني في اقليم كوردستان مستقلة و لا تكون خاضعة للسلطة السياسية القائمة ولا تكون تابعة لها). فقد جاءت بنسبة الوسط الحسابي (2.27) وبانحراف معياري (0.792)، والاتجاه العام لهذه الفقرة نحو (لا أتفق)، لأنه يقع بين مدى (1.81 – 2.60). وأشارت هذه الفقرة إلى أن نسبة (5.9%) عند مستوى (أتفق وأتفق بشدة)، ونسبة (30.1%) غير متأكدين من ذلك، وأن نسبة (64%) عند مستوى (لا أتفق ولا أتفق بشدة). وهذا يدل على أن منظمات المجتمع المدني غير مستقرة و خاضعة للسلطة السياسية القائمة والتابعة لها. وجاء ترتيب الفقرات الأخرى كترتيب الفقرتين السابقتين نفسه في ضوء أدنى نسبة للوسط الحسابي إلى أكبر نسبة مع الإشارة إلى الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف.

أما الفقرة (X10) فتظهر أعلى نسبة للوسط الحسابي إذ تشير إلى (قام منظمات المجتمع المدني بإصلاح الأخطاء التشريعية وتصحيحها والمطالبة بتعديل السياسات). إذ بلغت نسبة (2.81) من الوسط الحسابي، وبانحراف معياري (0.941)، والاتجاه العام لهذه الفقرة نحو (محايد)، لأنه يقع بين مدى (2.61 – 3.40)، وأشارت هذه الفقرة إلى أن

نسبة (31%) عند مستوى (أتفق وأتفق بشدة) من استجابات أفراد عينة الدراسة، وأن نسبة (25.4%) من أفراد عينة الدراسة غير متأكدين من ذلك، وأن نسبة (43.6%) عند مستوى (لا أتفق ولا أتفق بشدة). وهذه تعني عدم قدرة منظمات المجتمع المدني بأصلاح وتصحيح الأخطاء التشريعية والمطالبة بتعديل السياسات لكي تتلائم مع حاجات المجتمع وتطوراتهم بشكل المطلوب.

أما الفقرة (X2) فتلي بعد الفقرة (X10)، إذ تشير إلى (تحقق منظمات المجتمع المدني فائدة للمجتمع وللمواطن في حق تقرير المصير، فهي تساعد في تحقيق السلام والاستقرار والتكافل الاجتماعي). فقد جاءت بوسط حسابي (2.79) وبانحراف معياري (1.092)، والاتجاه العام لهذه الفقرة نحو (محايد)، لأنه يقع بين مدى (2.61 – 3.40)، وأشارت هذه الفقرة إلى أن نسبة (39.9%) عند مستوى (أتفق وأتفق بشدة) ، ونسبة (11.4%) من أفراد عينة الدراسة غير متأكدين من ذلك، وأن نسبة (52.7%) عند مستوى (لا أتفق ولا أتفق بشدة). وهذا يعني أن منظمات المجتمع المدني في إقليم كوردستان ما أستطعت أن تعمل على تحقيق السلام والاستقرار والتكافل الاجتماعي بشكل المطلوب.

الجدول (6)

الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات متغير منظمات المجتمع المدني

العبارات	النكرارات & %	أتفق بشدة	أتفق	محايد	لا أتفق	لا أتفق بشدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
X١	النكرارات	32	322	182	444	94	2.77	1.063
	%	2.97	29.9	16.9	41.3	8.8		
X2	النكرارات	32	396	32	552	62	2.79	1.092
	%	2.97	36.8	2.97	51.3	5.7		
X3	النكرارات	0	131	211	383	349	2.11	0.998
	%	0,0	12.1	19.6	35.6	32.4		
X4	النكرارات	0	209	151	590	124	2.41	0.929
	%	0,0	19.4	14.0	54.9	11.5		
X5	النكرارات	0	387	173	165	349	2.55	1.272
	%	0,0	36.0	16.1	15.3	32.4		
X6	النكرارات	0	205	67	630	172	2.28	0.951
	%	0,0	19.0	6.2	58.6	16.0		
X7	النكرارات	5	58	323	532	156	2.27	0.792
	%	0,5	5.4	30	49.5	14.5		
X8	النكرارات	32	379	144	170	349	2.60	1.332
	%	3.0	35.2	13.4	15.8	32.4		
X9	النكرارات	0	304	241	180	349	2.46	1.210
	%	0,0	28.2	22.4	16.8	32.5		

X10	لنكرارات	0	333	273	406	62	2.81	0.941
		0,0	31.0	25.4	37.8	5.8		

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على البرنامج الإحصائيSPSS N=1074

ب: الإحصاء الوصفي لمتغير المؤسسات التشريعية:

يوضح الجدول(7) اجابات أفراد عينة البحث حول فقرات متغير التابع (مؤسسات التشريعية) والذي يتضح من خلاله كالأتي:

تشكل الفقرة (Y2) أدنى نسبة للوسط الحسابي إذ تشير إلى (قام برلمان كوردستان بسن القوانين اللازمة لتلبية حاجات المواطنين). إذ بلغت نسبة (2,39) من الوسط الحسابي وبانحراف معياري (1,195) ، والاتجاه العام لهذه الفقرة نحو (لا أتفق)، لأنه يقع بين مدى (1.81 – 2.60). وأشارت هذه الفقرة إلى أن نسبة (27%) عند مستوى (أتفق وأتفق بشدة) من استجابات أفراد عينة الدراسة، وأن نسبة (17.9%) من أفراد عينة الدراسة غير متأكدين من ذلك، وأن نسبة (55.1%) عند مستوى (لا أتفق ولا أتفق بشدة). وهذا دليل على أن برلمان كوردستان لم تستطع أن تقوم بسن القوانين اللازمة لتلبية حاجات المواطنين.

أما الفقرة (Y6) فجاءت كأدنى نسبة بعد الفقرة (Y2)، إذ تشير إلى (قام برلمان كوردستان بتمثيل المجتمع كله بغض النظر عن الجغرافيا، والعرق، والمصالح التجارية، والإيديولوجية). فقد جاءت بنسبة الوسط الحسابي (2.49) وبانحراف معياري (0.736)، والاتجاه العام لهذه الفقرة نحو (لا أتفق)، لأنه يقع بين مدى (1.81 – 2.60). وأشارت هذه الفقرة إلى أن نسبة (11.9%) عند مستوى (أتفق وأتفق بشدة)، ونسبة (28.4%) غير متأكدين من ذلك، وأن نسبة (59.7%) عند مستوى (لا أتفق ولا أتفق بشدة). وهذا يعني أن برلمان كوردستان لا تعتبر ممثلاً لمجتمع كله بغض النظر عن الجغرافيا، والعرق، والمصالح التجارية، والإيديولوجية. وجاء ترتيب الفقرات الأخرى كترتيب الفقرتين السابقتين نفسه في ضوء أدنى نسبة للوسط الحسابي إلى أكبر نسبة مع الإشارة إلى الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف.

أما الفقرة (Y10) فتظهر أعلى نسبة للوسط الحسابي إذ تشير إلى (ضرورة وجود رقابة منظمات المجتمع المدني على المؤسسات التشريعية). إذ بلغت نسبة (4.58) من الوسط الحسابي، وبانحراف معياري (0.656)، والاتجاه العام لهذه الفقرة نحو (أتفق بشدة)، لأنه يقع بين مدى (4.21 – 5.0)، وأشارت هذه الفقرة إلى أن نسبة (93%) عند مستوى (أتفق وأتفق بشدة) من استجابات أفراد عينة الدراسة، وأن نسبة (5.8%) من أفراد عينة الدراسة غير متأكدين من ذلك، وأن نسبة (1.2%) عند مستوى (لا أتفق ولا أتفق بشدة). وهذا يدل على ضرورة وجود رقابة منظمات المجتمع المدني على المؤسسات التشريعية, لضمان وجود مجتمع مدني واعي ومثقف ومهتم بالمشاركة السياسية واستمالة حقوقهم.

أما الفقرة (Y1) فتلي بعد الفقرة (X10)، إذ تشير إلى (عدم تعاون برلمان كوردستان مع منظمات المجتمع المدني ومنعهم برقابة عليهم). فقد جاءت بوسط حسابي (3.30) وبانحراف معياري (0.965)، والاتجاه العام لهذه الفقرة نحو (محايد)، لأنه يقع بين مدى (2.61 – 3.40)، وأشارت هذه الفقرة إلى أن نسبة (43.2%) عند مستوى (أتفق وأتفق بشدة)، ونسبة (41.2%) من أفراد عينة الدراسة غير متأكدين من ذلك، وأن نسبة (15.7%) عند مستوى (لا أتفق ولا أتفق بشدة). وهذا يعني أن الكتل السياسية في برلمان كوردستان لا تتعاونون مع منظمات المجتمع المدني ولايقبلون الرقابة عليهم وتقييم أدائهم.

الجدول (7)

الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات متغير المؤسسات التشريعية

العبارات	النكرارات & %	أتفق بشدة	أتفق	محايد	لا أتفق	لا أتفق بشدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
Y1	النكرارات	94	369	443	106	62	3.30	0.965
	%	8.8	34.4	41.2	9.9	5.8		
Y2	النكرارات	0	290	192	243	349	2.39	1.195
	%	0.0	27.0	17.9	22.6	32.5		
Y3	النكرارات	114	160	315	198	287	2.64	1.304
	%	10.6	14.9	29.3	18.4	26.7		
Y4	النكرارات	0	393	339	342	0	3.04	0.826
	%	0.0	36.6	31.6	31.8	0.0		
Y5	النكرارات	0	481	63	530	0	2.95	0.969
	%	0.0	44.8	5.9	49.3	0.0		
Y6	النكرارات	0	128	305	612	29	2.49	0.736
	%	0.0	11.9	28.4	57.0	2.7		
Y7	النكرارات	94	409	197	87	287	2.94	1.370
	%	8.8	38.1	18.3	8.1	26.7		
Y8	النكرارات	0	265	385	424	0	2.85	0.787
	%	0.0	24.7	35.8	39.5	0.0		
Y9	النكرارات	0	283	179	550	62	2.63	0.935
	%	0.0	26.4	16.7	51.2	5.8		
Y10	لنكرارات	715	284	62	13	0	4.58	0.656
		66.6	26.4	5.8	1.2	0		

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على البرنامج الإحصائيSPSS N=1074

رابعاً: اختبار فرضيات الدراسة:

أ: اختبار فرضية علاقة الارتباط بين منظمات المجتمع المدني مع المؤسسات التشريعية:

الجدول (8): نتائج الارتباط للفرضية الأولى

المتغيرات		المؤسسات التشريعية
منظمات المجتمع المدني	مقدار العلاقة	.815**
	المستوى المعنوي	.000

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على البرنامج الإحصائي SPSS

يتضح من الجدول (8)، مقدار علاقة الارتباط بين منظمات المجتمع المدني والمؤسسة التشريعية والمستوى المعنوي المتعلقة بهذا الاختبار، ولمّا كان المستوى المعنوي أقل من الدلالة الإحصائية التي اعتمدناها لغايات هذه الدراسة وهو (0,05) لذلك نرفض فرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة، أي توجد علاقة معنوية موجبة قوية ذات دلالة إحصائية بين منظمات المجتمع المدني ومؤسسة التشريعية، إذ بلغ مقداره (0.815)، وهذا يدل على أن الرقابة منظمات المجتمع المدني له تأثير كبير في أداء المؤسسة التشريعية (البرلمان اقليم كوردستان).

٢- اختبار فرضية تأثير رقابة منظمات المجتمع المدني في المؤسسات التشريعية باستخدام تحليل الانحدار البسيط:

تظهر من خلال الجدول (9) أختبار رقابة منظمات المجتمع المدني على المؤسسة التشريعية باستخدام تحليل الانحدار البسيط للتحقق من صحة الفرضية الثانية، يفسرالجدول (9) ارتفاع قيمة (F) المحسوبة (21.25) بمستوى الدلالة قيمتها (٠.٠٠) عند مستوى معنوي (0.05) وذلك يعني وجود أثر معنوي لرقابة منظمات المجتمع المدني على المؤسسة التشريعية، وقد بلغت قيمة معامل التحديد (R2) والذي يشير الى قدرة المتغير المستقل على تفسير التأثير الذي يطرأ على رقابة منظمات المجتمع المدني بنحو(81%)، ويدعم ذلك قيمة معامل انحدار (Beta) وهي (1.293) وهذا يدل على أن التغير في أداء مؤسسة التشريعية بسبب رقابة منظمات المجتمع المدني بنسبة(67%). ويتم التعبير عن معنوية هذا التأثير من خلال قيمة (T) وقد بلغت (3.337) وبمستوى دلالة (٠.٠٠) و هي أقل من مستوى معنوي (0.05) وهذا يشير الى وجود التأثير معنوية لمنظمات المجتمع المدني على المؤسسة التشريعية، هذا يتوافق مع الفرضية الثانية لذا يتم قبول الفرضية الثانية.

الجدول (9): نتائج الفرضية الثانية

منظمات المجتمع المدني	القاطع B0	ميل الاحدار B1	Tاختبار		F اختبار		معامل التحديد R2
			المحسوبة	مستوى الدلالة	المحسوبة	مستوى الدلالة	
مؤسسات التشريعية	1.293	0.674	3.337	0.000	21.25	0.000	0.815

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على البرنامج الإحصائي SPSS

الاستنتاجات والتوصيات

وصل بحث إلى مجموعة من الاستنتاجات, اذ تمثل هذه الاستنتاجات أساساً لوضع التوصيات:

أولاً: الاستنتاجات

١- وجود تأثير المعنوي لمراقبة منظمات المجتمع المدني على أداء مؤسسة التشريعية، حيث كلما زادت مراقبة منظمات المجتمع المدني على المؤسسة التشريعية تحسنت أداؤها.

٢- على الرغم من عدم استقلالية معظم منظمات المجتمع المدني ولكن حاولت المنظمات المبحوثة ممارسة المهام الرقابية لمشروع الرقابة البرلمانية بموضوعية، وقامت بالكشف عن مصادر تمويل مشروعها بشفافية.

٣- للمنظمات المجتمع المدني قدرة على أصلاح وتصحيح الأخطاء التشريعية والمطالبة بتعديل السياسات التي تتلاءم مع حاجات المجتمع وتطوراته.

٤- أن الكتل السياسية في برلمان كوردستان لا تتعاون مع منظمات المجتمع المدني ولاتقبل الرقابة عليها لتقييم

أدائها.

٥- وجود الكوادر والافراد المتخصصين بالأعمال الرقابية في منظمات المجتمع المدني التي تتمتع بالكفاءة والفاعلية و وتعتمد على أسس علمية عند تقييم أداء البرلمان.

٦- لم تستطع منظمات المجتمع المدني بتسويق أعمالها بشكل فاعل، ولم تصل تقاريرها إلى المواطنين بمستوى مطلوب وذلك من أجل زيادة وعيهم حول الأداء البرلماني و فيما يسير حولهم.

ثانياً: التوصيات

١- ضرورة قيام منظمات المجتمع المدني بمراقبة أداء المؤسسة التشريعية و ذلك من أجل تحسين أداء برلمان و وصوله الى قيمة التبادل بين المواطنين والبرلمان وذلك من خلال الالتزام بوعودهم وبرامجهم الانتخابية.

٢- يجب على منظمات المجتمع المدني أن تكون مستقلة، وعليها أن تمارس مهامها الرقابية بموضوعية والكشف عن مصادر تمويل مشروعها بشفافية مطلقة.

٣- على منظمات المجتمع المدني القدرة العالية على أصلاح وتصحيح الأخطاء التشريعية والمطالبة بتعديل السياسات التي تتلاءم مع حاجات المجتمع وتطوراته.

٤- يجب على برلمان كوردستان وجميع الكتل السياسية التعاون مع منظمات المجتمع المدني وتقبل الرقابة عليها لتقييم أدائها.

٥- ضرورة قيام منظمات المجتمع المدني برفع مستوى كوادرها والإعتماد على معايير و أسس علمية عند مراقبة و تقييم أداء البرلمان.

٦- ضرورة اهتمام منظمات المجتمع المدني بتسويق ونشر تقاريرها لسهولة ايصالها إلى المواطنين وذلك من أجل فتح عيون الجمهور واذهانهم وزيادة وعيهم حول الأداء البرلماني و فيما يسير حولهم.

٧- على منظمات المجتمع المدني في إقليم كوردستان أن تعمل على تحقيق السلام والاستقرار والتكافل الاجتماعي بشكل مطلوب.

المصادر والمراجع

أ: المصادر العربية:

١- إبريز، غنية،(2010)، دور المجتمع المدني في صياغة السياسات البيئية، دراسة حالة الجزائر" ، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية ، تخصص : سياسة عامة وحكومات مقارنة، جامعة الحاج لخضر.

٢- أنيس،أحمد عبدالحليم،البديني،ايمان محمد،(2014)، ماهية دور المجتمع المدني في عمليات التحول الديمقراطي جنوب افريقيا نموذجا، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، دبلوم إدارة المنظمات غير الحكومية.

٣- بركات، عبد الله حسين، (2001)،الوجيز في المالية العامة الجزء الأول، ط 2، مركز الشرعبي للطباعة والنشر والتوزيع، صنعاء (اليمن).

٤- بوليفة، محمد،البول،علاءالدين،(2013)، دور المجتمع المدني في الاصلاح السياسي في الجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة الليسانس في العلوم السياسية، جزائر.

٥- الجنحاني، الحبيب، عبد الفتاح، سيف الدين، (2003)، المجتمع المدني و أبعاده الفكرية ،دار الفكر المعاصر، لبنان.

٦- حنيش، فيروز، (2008) ، اشكالية المجتمع المدني و التحول الديمقراطي، دار الجامعة:الجديدة الازاريطة، الجزائر.

٧- الخزرجى، الدكتور ثامر كامل محمد، (2004)، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، ط ١، دار مجد لاوي للنشر والتوزيع، عمان.

٨- دعدوع، شهيرة، (2016)، مفهوم منظمات المجتمع المدني،http://mawdoo3.com آخر تحديث :٠٦:٠٥ ، ٢٣ أغسطس.

٩- سيدأب،سيدي محمد،(2008)، السلطة التشريعية كرمز للتلاحم الوطني والنظام الدستوري والسلام المحلي، رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في أفريقيا والعالم العربي جمهورية موريتانيا الإسلامية، نواكشوط .

١٠- عبدالعظيم، زينب،(2002)، الدور المتغير للمنظمات غير الحكومية في ظل العولمة، مركز الدراسات الآسيوية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قاهرة.

١١- ليلي،عمارة،(2013)، دور المنظمات المجتمع المدني في التنمية السياسية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خير، بسكرة.

١٢- محمود،عباس فاضل،(2012)، دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز البناء الديمقراطي في العراق، مجلة الأستاذ للعلوم للعلوم الانسانية، مجلد 1 ، عدد203 ، بغداد.

ب: المصادر الانجليزية

13- Anheire,H,(2005),Non profit organization theory Management Policy Journal of Taylor and Francis ,www.eBookstore.tandf.co.uk. Ave, New York, NY.

14- Coghill k, Holland P, Kinyondo A, Lewis C, Steinack K,(2012), The functions of Parliament: reality challenges tradition, Katrin Steinack at the University of Melbourne.

15- Johnson G,(2005), The Role of Parliament in Government, The International Bank for Reconstruction and Development/The World Bank, Washington, D.C. 20433, U.S.A.

16- Baskin M ,(2013), Parliamentary Representation: A Core Function, center for international development ,New York.

17- Bulter,L(2008),Non-governmental organization participation in the EU Law-making process; the example of social non-governmental organization at the commission parliament and council ,European law journal,vol.14,No 5,Oxford,USA.

18- Smith, D; Stebbins, A.; Dover, A,(2006),A Dictionary of Nonprofit Terms and Concepts. Bloomington: Indiana University Press.

19- Johnston,N,(2012), A handbook for parliamentarians, world bank institute, global organization for a parliamentarian against corruption.

20- Hubli, K.S & Mandaville, A (2004), Parliaments and the PRSP Process, World Bank,

21- Vasigh B, Fleming K, Mackay L (2010), Foundations of Airline Finance: Methodology and Practice. Ashgate Publishing. ISBN 0-7546-7770-2

22- Ciucescu N, Alecsandri V (2009), The role and importance of Non-Profit Organizations, Studies and Scientific Researches. Economics Edition No 14.

الملحق

استمارة الاستبانة

السيدات والسادة المشاركين في ملء استمارة الاستبانة

نهديكم أطيب تحيات .....

نضع بين أيديكم استمارة الاستبانة هذه وهي تتضمن مجموعة من الفقرات والمؤشرات المتعلقة بالبحث الموسوم بـــ :(دور منظمات مجتمع المدني في مراقبة المؤسسات التشريعية)

يرجى وضع علامة ( ) في المربع المناسب

١- العمر :١٨- ٣٠ ☐ ٣١ - ٤٠ سنة ☐ ٥٠ سنة ☐ سنة فأكثر ☐

٢- الجنس : ذكر ☐ انثى ☐

٣- المؤهل العلمي : اعدادية ☐ دبلوم ☐ بكالوريوس ☐ دراسات عليا ☐

البيانات العلمية:

أولاً: منظمات المجتمع المدني في اقليم كوردستان:

الأبعاد	أتفق بشدة	أتفق	محايد	لا أتفق	لا أتفق بشدة
1-تلعب منظمات المجتمع المدني دوراً مهمّاً بين الدولة من جهة وبين المواطن والمجتمع من جهة أخرى.					
2-تحقق منظمات المجتمع المدني فائدة للمجتمع وللمواطن في حق تقرير المصير، فهي تساعد في تحقيق السلام والاستقرار والتكافل الاجتماعي.					
3-تعمل منظمات المجتمع المدني في ميادينها المختلفة من أجل تلبية الاحتياجات الملحة للمجتمعات المحلية.					
4-قام منظمات المجتمع المدني بتسويق أعمالهم، وايصال تقاريريهم إلى المواطنين بفعالية.					
5-تلتزم منظمات المجتمع المدني في وجودها ونشاطها بقيم الاحترام والتراضي والتسامح والمشاركة والإدارة السلمية ومعاييرها.					
6-كوادر والافراد منظمات المجتمع المدني المتخصصين وتتمعون بكفاءة والفاعلية ويعتمدون على أسس علمية عند تقييم أداء البرلمان.					
7-تعتبر منظمات المجتمع المدني في اقليم كوردستان مستقلة و لا تكون خاضعة للسلطة السياسية القائمة ولا تكون تابعة لها.					
8-تمثل منظمات المجتمع المدني في اقليم كوردستان أداة ضغط في مواجهة نظام الحكم وتوسيع مساحة الديمقراطية.					

9-تعد منظمات المجتمع المدني أداة لفرض الرقابة على السلطة الحكومية و السلطة التشريعة وضبط سلوك الافراد والجماعات.					
10-قام منظمات المجتمع المدني بإصلاح الأخطاء التشريعية وتصحيحها والمطالبة بتعديل السياسات.					

ثانياً: المؤسسة التشريعية في اقليم كوردستان:

الأبعاد	أتفق بشدة	أتفق	محايد	لا أتفق	لا أتفق بشدة
1-عدم تعاون برلمان كوردستان مع منظمات المجتمع المدني ومنعهم برقابة عليهم.					
2-قام برلمان كوردستان بسن القوانين اللازمة لتلبية حاجات المواطنين.					
3-ساعد برلمان كوردستان المواطنين للمساعدة في حل مشكلاتهم وتخصيص الأموال اللازمة لإقامة المشاريع للمواطنين.					
4-قام منظمات المبحوثة بممارسة مهام الرقابية للمشروع الرقابة البرلمانية بموضوعية, وقاموا بالكشف عن مصادر تمويل المشروعهم بشفافية.					
5-ينشر برلمان كوردستان جداول اللجان على شبكة الإنترنت، وتعطي تقارير دورية حول أداء البرلمان.					
6-قام برلمان كوردستان بتمثيل المجتمع كله بغض النظر عن الجغرافيا، والعرق، والمصالح التجارية، والإيديولوجية.					
7-قام برلمان كوردستان بضمان الشفافية والمساءلة والحكم الرشيد بوساطة تقييم الميزانية والموافقة على النفقات المخطط لها.					
8-قام برلمان كوردستان بمحاسبة الحكومة واستجواب الوزراء.					
9-مشروع مراقبة البرلمان من قبل منظمات المجتمع المدني أدى الى زيادة وعي المواطنين حول تفاصيل الأداء البرلماني وزيادة المشاركة السياسية وخاصة الشباب.					
١٠-ضرورة وجود رقابة منظمات المجتمع المدني على المؤسسات التشريعية.					